S/2001/49

الأمم المتحدة



Distr.: General
16 January 2001
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه التقرير المؤقت لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، المقدم لي من رئيس الفريق عملا ببيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2000/20، المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة والتقرير المرفق بها على أعضاء مجلس الأمن

(توقيع) كوفي ع. عنان

160101 160101 00-80780 (A)
0080780

المرفق

التقرير المؤقت المقدم من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية

أولا – مقدمة

١ – طلب مجلس الأمن، ببيانه الرئاسي المؤرخ ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/PRST/2000/ 20)، إلى الأمين العام إنشاء فريق خبراء معني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة ستة أشهر كي يضطلع بالولاية التالية:

"متابعة التقارير وجمع المعلومات عن كل أنشطة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما فيها الأنشطة التي تنتهك سيادة ذلك البلد؛

"بحث وتحليل الصلات بين الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات بجمهورية الكونغو الديمقراطية واستمرار الصراع؛

"تقديم توصيات إلى مجلس الأمن."

٢ – وفي رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/796)، أبلغ الأمين العام رئيس مجلس الأمن أن تكوين الفريق على النحو التالي:

السيدة صفيتو با – نداو (كوت ديفوار) (رئيسة للفريق)؛

السيدة فرانسوا إكيكو (الكاميرون)؛

السيد مصطفى تال (السنغال)؛

السيد هنري مير (سويسرا)؛

السيد مل هولت (الولايات المتحدة الأمريكية).

٣ – ويقدم المساعدة إلى الفريق في الميدان مستشار تقني وموظف شؤون سياسية ومسؤول إداري وأمين للفريق.

٤ – واتخذ الفريق مقرا له في نيروبي في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عقب مجموعة من الإحاطات الإعلامية التي قدمت والمشاورات التي أجريت بمقر الأمم المتحدة مع أعضاء

مجلس الأمن وممثلي الدول الأعضاء المهتمة الأخرى وموظفي الأمانة العامة في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر. وزار بعض أعضاء الفريق بروكسل لإجراء مشاورات وهم في طريقهم إلى نيروبي.

ثانيا – الاعتبارات الرئيسة

تفسير الفريق لولايته

٥ – كرَّس الفريق مناقشة ذات شأن لمسألة كيفية تفسير ولاياته والاضطلاع بها. والافتراض الذي تستند إليه ولاية الفريق هو أن الأطراف في الصراع تدفعها الرغبة في السيطرة على الموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجني الأرباح منها وتمويل جيوشها وعملياتها العسكرية باستغلال تلك الموارد.

٦ – وقرر الفريق أن يمضي قدما على افتراض أنه لو كانت هذه هي الحالة حقا، فسيمكن تحديد الموارد المستغلة، والقوانين التي انتُهكت، والأطراف المشتركة في الاستغلال، والشركات والأفراد المشتركين في التجارة، ومبالغ الإيرادات المستولى عليها بغير حق، وتكلفة الاحتفاظ بالجيوش في جمهورية الكونغو الديمقراطية والعمليات العسكرية المضطلع بها هناك، ومدى سداد تلك التكاليف عن طريق الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٧ – ويفترض الفريق كذلك، فيما يتعلق بكل سؤال من هذه الأسئلة، أنه قد توجد أدلة وثائقية أو بأي شكل آخر يعول عليه، بما في ذلك بيانات صادرة عن شهود يعول عليهم، وأنه يمكن الحصول على تلك الأدلة وتقديمها دعما لأي زعم.

أسلوب عمل الفريق

٨ – اتبع الفريق أسلوب العمل التالي. التقت رئيسة الفريق، مصحوبة ببعض أو جميع أعضاء الفريق، بادئ ذي بدء بالمسؤولين الحكوميين من الدول الأطراف في الصراع ونظرائهم في حركات المتمردين لشرح ولاية الفريق والتماس تعاون الحكومات والحركات المعنية. وفي نفس الوقت، تابع أعضاء الفريق والموظفون النظر في المزاعم المقدمة من الحكومات أو المصادر الأخرى بشأن الأنشطة المبينة أعلاه بتعاون من تلك الحكومات وباستخدام مصادرهم الخاصة على السواء. واتصل الفريق أيضا، حيثما أمكن ذلك، بالشركات والأفراد الذين جرى تحديدهم باعتبارهم مشاركين في تلك الأنشطة، وطلب معلومات بشأن تلك المزاعم.

٩ - وتفاوتت درجات التعاون التي حظي بها الفريق من المتحاورين معه، وتراوحت من الصراحة الواضحة إلى ما يقارب العداوة. وفي كثير من الحالات لم يتمكن الفريق من الالتقاء بالمسؤولين الحكوميين الذين طلب مقابلتهم. وحتى عندما كان يبدو أن الحكومات أكثر تعاونا، كان الفريق مضطرا في بعض الأحيان إلى الالتقاء بجميع الوزراء بدلا من أن يلتقي بكل منهم على حدة، كما كان يفضل. وحتى في الحالات التي لقي فيها الفريق قدرا كبيرا من التعاون، لم يستجب لطلباته بالالتقاء ببعض الأفراد.

١٠ - وفي بعض الحالات، لم تقدم إلى الفريق المعلومات التي وعد بها المتحاورون، بمن فيهم وزراء في الحكومات. وفي حالة الجناحين المتنافسين التابعين للتجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية، يساور الفريق القلق بأن التعاون الذي وعد به خلال الزيارات الأولية قد لا يكون وشيكا على ضوء التغيرات في قيادة الجناحين كليهما منذ ذلك الحين.

١١ - وقد كرس الفريق، لدى النظر في كامل الآثار المترتبة على ولايته، اهتماما خاصا بمسألة ما يشكل استغلالا ''غير قانوني'' وما هي ''غيرها من الثروات'' بالإضافة إلى الموارد الطبيعية التي قد تخضع للاستغلال؛ وما هي أشكال الاستغلال غير القانوني التي يمكن وقف ارتكابها ''انتهاكا لسيادة'' جمهورية الكونغو الديمقراطية.

مصاعب معينة جرت مواجهتها

١٢ - من أكثر المشاكل خطورة التي تواجه الفريق ندرة المعلومات المفصلة التي يعول عليها، بما فيها إحصاءات عن طبيعة الموارد الطبيعية بجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقدارها وموقعها وناتجها وقيمتها. وقد أدت عقود من الإهمال الحكومي وإساءة الإدارة والفساد، بما في ذلك التهرب من الضرائب والرسوم الجمركية على نطاق واسع، ناهيك عن آثار الصراع منذ عام ١٩٩٦ إلى أنه أصبح من المتعذر إعداد عرض دقيق ووقائعي نزيه لقاعدة الموارد الطبيعية في البلد وأنماط الاستغلال. وبالرغم من تفشي الإشاعات والروايات فإن الأدلة الوثائقية غير موجودة تقريبا. فالمناجم ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى توجد في أماكن نائية وخاضعة لحراسة مشددة، وكثيرا ما توجد في مناطق ينشب فيها القتال أو الهجمات المسلحة ضد السكان المحليين. والطرق قليلة وصيانتها سيئة وحالة الاتصالات رديئة. ووجد الفريق، لدى اضطلاعه بالتحقيقات، أن الأنشطة المحيطة بالمناجم يغشاها جو من الخروج على القانون والعنف والخوف.

١٣ - وفي حالات استثنائية، ألغيت الزيارات التي كان الفريق يعتزم القيام بها أو أجلت بسبب الإضرابات أوالتظاهرات، أو لأن المتحاورين غيروا أراءهم.

ثالثا – أنشطة الفريق

ألف – كينيا

١٤ – أقام الفريق اتصالات مع المسؤولين في جمهورية كينيا، ومع الدوائر الدبلوماسية، ومكتب ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وأعضاء المجتمع المدني، وعموم الأفراد.

١٥ – وفي اجتماع مع وزير الشؤون الخارجية، أحاطه الفريق علما بطبيعته والغرض منه، وتلقى من الوزير تعهدا بالمساعدة والتعاون. واجتمع أعضاء الفريق بالمدير الإداري لسلطة الموانئ الكينية، وبكبار مسؤولي الجمارك.

١٦ – واجتمع الفريق بسفراء بلجيكا والاتحاد الروسي وفرنسا، ومسؤولين من سفارة جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث رحبوا بالفريق وأعربوا عن استعدادهم لمساعدته. وأشار بعض المتحاورين إلى أن بعض البلدان المتقدمة النمو قد جمعت قاعدة واسعة من المعلومات الجيولوجية عن جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى سنوات عديدة من الدراسات، مما يمكن أن تكون ذات أهمية بالنسبة للفريق.

باء – جمهورية الكونغو الديمقراطية

الاجتماع بمسؤولي الحكومة

١٧ – استقبل الفريق السيد أونفري نتواريمبا، مفوض الحكومة العام للعلاقات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقدم السيد نتواريمبا إلى الفريق معلومات تتعلق بما وصفه بالنهب الذي أحدق بجمهورية الكونغو الديمقراطية في خمسة ميادين: الناس والمجتمع والزراعة والتعدين والبيئة.

١٨ – وبعد ذلك، قدم وزير حقوق الإنسان إلى الفريق تقارير تتضمن تفاصيل عن انتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة. وأكد على الجانب الإنساني في عملية الاستغلال.

١٩ – واجتمع الفريق بمسؤولين من وزارة المناجم قدموا إحاطة إلى الفريق بشأن الموارد المعدنية التي يرون لها أهمية قصوى ومواقع هذه المعادن في جميع أنحاء الكونغو الديمقراطية. وقدموا أيضا لمحة عامة عن تشريعات البلد التي تنظم استغلال الموارد المعدنية وأعطوا أمثلة عن فرص الاستثمار التي فقدت جراء الصراع. وأشاروا إلى أن القوات القائمة بالاحتلال تقوم بنهب الذهب والماس والكولومبو–تانتالايت (الكولتان) في شرقي الكونغو. ووفقا لما

ذكره المسؤولون، فإن القتال الدائر في كيسانغاني بين القوات الرواندية والأوغندية دليل على صراعهما من أجل السيطرة على الموارد المعدنية في تلك المنطقة.

٢٠ – وقام وزير إدارة الأراضي والبيئة والسياحة بإبلاغ الفريق أن الإيرادات المتأتية من استغلال الغابات تتضاءل بسبب الحرب. فقد أوقفت شركات عديدة من شركات قطع الأخشاب عملياتها وأغلقت المناشر أبوابها، وخاصة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، لأن الأخشاب تأتي أساسا من المناطق التي تسيطر عليها حركة التمرد. وأعرب الوزير عن استنكاره للخسائر التي حدثت في إيرادات السياحة وللمذابح التي تتعرض لها الأنواع المحمية مثل الغوريلا والفيلة والأوكاب.

٢١ – وقدم وزير الزراعة والثروة الحيوانية إلى الفريق تقييما لأثر الصراع على القطاع الزراعي. وقدم وصفا لأعمال النهب التي تمت بعد بدء الحرب في عام ١٩٩٨ مباشرة، وخاصة سرقة المواشي واختفاء مخزونات من البن وغيره من المنتجات الزراعية. وأشار الوزير إلى أن معظم برامج التوعية الزراعية توقفت بسبب الحرب، وتوقف أيضا إمداد الجزء الغربي من الكونغو بالمواد الزراعية القادمة من الجزء الشرقي. وقد أدى ذلك، وفقا لما ذكره الوزير، إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المدن الرئيسية وإلى انخفاض إنتاج الأغذية والسلع التجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي معرض تفسيره للتغير الذي طرأ على تدفق المنتجات الزراعية بين شرقي وغربي جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل عام ١٩٩٨، أُبلغ الوزير عن انتشار سوء التغذية ونقص الأغذية والجوع في أماكن كانت في وقت ما زاخرة بالغذاء.

٢٢ – وكشف وزير الطاقة عن بعد آخر فيما يتعلق باستغلال الموارد الأخرى، حيث قدم خريطة تبين المنشآت الكهربائية التي وقعت في أيدي جماعات المتمردين. ووجه انتباه الفريق إلى أن رواندا تستخدم الطاقة الكهربائية المائية دون أن تدفع أي مقابل مالي. وأُبلغ الفريق أيضا أن ثمة اتفاقا بين حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة زمبابوي بشأن استخدام الطاقة الكهربائية المائية التي توفرها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٢٣ – وبوجه عام، وعد مَن تحاوروا مع الفريق في الحكومة بتوفير المزيد من المعلومات، وأعربوا بوضوح عن إيمان الحكومة بأن رواندا وأوغندا لا تستطيعان تمويل أنشطتهما في جمهورية الكونغو الديمقراطية من دون استغلال فعلي للموارد الطبيعية في ذلك البلد.

الاجتماعات مع حركات المتمردين

٢٤ - سافر الفريق في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، من كينشاسا إلى غبادوليت في محاولة للقاء السيد جان - بيير بمبا، رئيس حركة تحرير الكونغو. وأفيد بأن السيد بمبا قد غادر بومبا في ذات يوم وصول الفريق، رغم أنه كان قد أُبلغ بزيارة الفريق وأذن بها.

٢٥ - وفي اليوم التالي تحرك الفريق إلى غوما، حيث التقى بالسيد أونديكين، الذي كان وقتئذ النائب الأول للرئيس، وكبار ممثلي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما). بما في ذلك السيد أدولف أنسوبا، الرئيس الحالي للتجمع. وأبلغوا الفريق أنهم قد أُتهموا بالباطل، وأنهم غير ضالعين في بيع الموارد الطبيعية التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وذكروا كذلك أن أي استخراج للموارد الطبيعية يتم بشكل حرفي صرف، وأن السبب في ذلك ببساطة هو عدم توافر الوسائل المالية اللازمة للاستغلال الصناعي. واعترفت قيادة التجمع - غوما بأن هناك استغلالا للمواد، ولكنها أوضحت أنه يتم في إطار العلاقات التجارية العادية. وفي حين وافق التجمع على تزويد الفريق بقدر كبير من المعلومات التي طلبها، فإنه احتفظ بالحق في الامتناع عن تقديم أي معلومات يكون من شأنها الإضرار بالأمور الاستراتيجية في ضوء حالة الحرب الراهنة التي يمر بها.

٢٦ - وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سافر أعضاء الفريق من غوما إلى بونيا، حيث اجتمعوا مع إرنست وامبا ديا وامبا، قائد التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (كيسانغاني). ووفقا لما قاله السيد وامبا ديا وامبا، فإن التاريخ ببساطة يعيد نفسه. فأولا، لا تعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لصالح الشعب؛ وثانيا، تُستخدم الموارد في جميع أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية لأغراض معينة وليس في التنمية؛ وثالثا، هناك دوما نشاط غير مشروع في الكونغو، بما في ذلك استغلال الموارد الطبيعية على يد رعايا البلد والأجانب. وأضاف أنه مع انهيار الدولة، أصبح من الصعب التمييز بين شبكات الاستغلال الرسمية وغير الرسمية، وأنه ما لم يوجد جهاز حكومي، فإن النشاط غير المشروع سيستمر.

٢٧ - وفي بونيا وغوما، اجتمع الفريق مع ممثلي المنظمات غير الحكومية وغيرهم من أعضاء المجتمع المدني ، ممن كانوا متحمسين للتحدث عن تجاربهم الشخصية. وتعرض بعضهم لمصادرة سلعه أو ممتلكاته على أيدي جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أو متمردي التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية. وأشار آخرون إلى دفع الضرائب جبرا دعما للمجهود الحربي.

٢٨ - بيد أن هؤلاء الممثلين أبدوا ممانعة لتزويد الفريق بمزيد من التفاصيل بسبب المخاطرة التي قد يتعرضون لها على أيدي السلطات المحلية والجنود. ونما أيضا إلى علم الفريق تقارير

عن المضايقة التي تعرض لها العاملون في ميدان حقوق الإنسان في أعقاب مشاركتهم في الاجتماعات مع ممثلي منظمات دولية أخرى.

٢٩ - وقد ترك الصراع أثره على مختلف الصناعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية بطرق مختلفة. فقد توقف الانتاج الصناعي للذهب في مناجم كيلو-موتو في مقاطعة أوريانتالي، وحلت محله أساليب حرفية صرفة مع إقتران ذلك بتدهور المناجم. وأدى انعدام الصيانة إلى حدوث الفيضانات وتفاقم الأوضاع المتعلقة بالسلامة.

جيم - أوغندا

٣٠ - قدم الرئيس موسيفيني، رئيس أوغندا، عند اجتماعه مع الفريق، منظورا تاريخيا مفصلا عن المشاكل الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث صرح بأن وجود أوغندا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية يرجع إلى عدم الاستقرار وعدم فعالية الإدارة فيها. وقال إنه بعد كل هذا الوقت، ما زالت هناك أطراف معينة تستخدم هذا الوضع لصالحها كي تشن هجمات ضد أوغندا. وتشكك الرئيس في الافتراض القائل باستغلال أوغندا للثروات المعدنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية بينما هي عاجزة أصلا عن استغلال ذات ثروتها المعدنية في أوغندا. وأوضح أنه قد أصدر تعليمات محددة تحرم ضلوع الجنود في استغلال الموارد الطبيعية. وخلص إلى أن العقاب هو مصير أي جندي من جنود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية يثبت ضلوعه في استغلال الموارد الطبيعية أو النشاط التجاري.

٣١ - وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقد الفريق اجتماعا دام يوما كاملا مع ممثلي الحكومة بقيادة إريا كاتغايا، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية. وحضر الاجتماع النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية، ووزراء المالية والزراعة والبيئة، وعدد من كبار مسؤولي شتى الوزارات (وزارة الطاقة وتنمية الثروة المعدنية؛ وزارة الدفاع؛ وزارة الأشغال والنقل والاتصالات) وهيئة الطيران المدني.

٣٢ - وصرح ممثلو الحكومة بأن أوغندا لم تشارك قط في استغلال الموارد الطبيعية التابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية و لم تستفد منها ماديا. وأوضحوا أن أي استغلال غير مشروع يحدث داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية هو نتيجة لعدم فعالية الإدارة فيها. فقوات الدفاع الشعبية الأوغندية لم تدخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسب قولهم، إلا بسبب عدم الاستقرار في المنطقة، لا سيما على طول الحدود الغربية الأوغندية. وأشاروا إلى أن وجود أوغندا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية جد مكلف، من حيث ما يفقد من أرواح، وسداد تكلفة القوات، وعمليات النقل والوقود والنقل والإمداد، وما إلى ذلك، وأن أوغندا

تخسر أكثر كثيرا مما يمكن أن تكتسبه من استغلال موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية الطبيعية.

٣٣ - وخلال هذه الجلسة، أبلغ وزير المالية الفريق بأن الإنفاق العسكري الذي تنفقه أوغندا ما زال عند مستوى ٢ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي وفقا للاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف. فالأموال المخصصة لتشييد ثكنات جديدة ورفع المرتبات العسكرية قد أنفقت بدلا من ذلك على سداد تكاليف قوات الدفاع الشعبية الأوغندية خارج أوغندا. وأوضح الوزير كذلك الكيفية التي تمكنت بها أوغندا من البقاء في حدود نسبة ٢ في المائة عن طريق إحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وترحيل موارد ضريبية من سنة مالية إلى أخرى.

٣٤ - واجتمع الفريق أيضا مع عدد من الوزراء ومسؤولين آخرين كل على حدة. وخلال أحد هذه الاجتماعات، كرر وزير الدفاع وكبار ضباط قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تأكيد التزامهم الصارم بالإبقاء على الإنفاق العسكري في حدود ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وصرحوا من جديد بأن قوات الدفاع الشعبية الأوغندية غير ضالعة في عملية الاستغلال، وأنه صدر العديد من الأوامر الإدارية في هذا الصدد. ولا تشارك قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الإدارة وما زالت تخضع لرئاسة المديرين المدنيين المحليين. وتنحصر واجبات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية تماما في المسائل العسكرية والأمنية.

٣٥ - واجتمع الفريق أيضا مع اللجنة البرلمانية للشؤون الرئاسية والخارجية، التي أكدت أن أوغندا ليست لديها رغبة في بقاء جنودها داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإنما وجودهم تستلزمه اعتبارات أمنية. وأفادوا بعدم علمهم بوجود أي جهود تقوم بها الحكومة الأوغندية لاستغلال الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحث أعضاء اللجنة الفريق على فهم السياق التاريخي للحالة. وأقروا بأن الآونة الأخيرة شهدت وصول عدد كبير من النساء الكونغوليات اللاتي "تزوجن" جنودا أوغنديين يخدمون داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكدوا أن الجنود كانوا يدفعون بائنة لزوجاتهم، وأن ذلك لا يمكن أن يعتبر من قبيل استغلال الموارد الطبيعية.

٣٦ - واجتمع عدد من أعضاء الفريق مع وزراء متنوعين كل على حدة. وفي الاجتماع الذي عقد مع وزير الزراعة، قيل للفريق إن قطاع البن قد عانى كثيرا خلال فترة السنوات العشر الماضية بسبب الأمراض والجفاف. وذكر الوزير أنه لا علم له باستيراد البن من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أوغندا، وأن استيراد وتصدير البن يتم بحرية إلى حد أن الحكومة ليس لديها سيطرة على تلك الأنشطة.

٣٧ - وخلال الاجتماع الذي تم بوزارة البيئة والأراضي والمياه، ذكر الوزير أن أوغندا لا تستورد الخشب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن بعض أنواع الأشجار الموجودة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية موجودة أيضا في الغابات الأوغندية، لا سيما شجر الماهوغني. ورغم أنه من الممكن نقل الأخشاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كينيا عبر أوغندا، فإن نقل الأخشاب لا يدخل ضمن اختصاص وزارة البيئة ولا علاقة له بالأخشاب المستوردة إلى أوغندا.

دال - رواندا

٣٨ - استقبل الرئيس كاغامي الفريق في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأعلن الرئيس الرواندي، في ملاحظاته إلى الفريق، أن الأمن القومي يستلزم وجود رواندا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية. إذ يتعين على رواندا أن تدافع عن نفسها ضد هجمات أفراد انتراهاموي، والقوات المسلحة الرواندية السابقة، وقوات أخرى متحالفة مع الرئيس كابيلا. ورغم أنه أنكر ضلوع الجيش الرواندي المرابط في جمهورية الكونغو الديمقراطية في استغلال الموارد الطبيعية، فإنه أوضح أنه قد عرضت عليه حالات بعض الجنود الذين شاركوا في استغلال الموارد الطبيعية، وأنهم عوقبوا فيما بعد.

٣٩ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، استقبلت الفريق لجنة من وزراء حكومة رواندا. واستضاف وزير الخارجية الاجتماع، الذي حضره وزراء المالية والتخطيط الاقتصادي؛ والزراعة والغابات والثروة الحيوانية؛ والأشغال والنقل والاتصالات؛ والطاقة والمناجم والمياه؛ والأراضي وإعادة التوطين والبيئة؛ ومحافظ مصرف رواندا الوطني.

٤٠ - وبرز موضوعان خلال هذا الاجتماع. أولهما، أنه رغم أن جماعة المانحين الدولية قد اتهمت رواندا بإنفاق الكثير من الأموال على جهدها الحربي داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن الإنفاق الدفاعي لا يمثل إلا ٢٩ في المائة من النفقات الحالية، أو ما يعادل ٣,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هناك شعور بأن هذا مبلغ متواضع بالنسبة لبلد يخوض حربا. وأشير أيضا إلى أن رواندا التزمت على مدار فترة الأربع سنوات الماضية ببرنامج وضعه صندوق النقد الدولي، لذا فإن اقتصادها يخضع لرقابة شديدة من الخارج. وثانيهما، أنه وضعت تأكيدات متكررة على أهمية الفهم بأن وجود رواندا حاليا داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية تستدعيه أسباب أمنية. وأهيب بالفريق أن يفهم الواقع الصعب الذي يعيشه الجنود الروانديون في الميدان، حيث إنهم يخوضون حربا ويتعين عليهم التحرك في كثير من الأحوال. ويجعل ذلك من غير المرجح بالنسبة لهم أن يتورطوا في أنشطة الاستغلال.

٤١ - كما استقبل الفريق الجنرال جيمس كاباريبي، رئيس الأركان الذي أكد أن الجيش الرواندي يحتفظ بعلاقات طيبة مع السكان المحليين والإدارات المحلية. وقال إن القوات الرواندية في جمهورية الكونغو الديمقراطية خاضعة للإدارات المحلية، وأنها حاولت إقامة مؤسسات مدنية (كالشرطة والجيش) بالتعاون مع مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار إلى أن الجنود الروانديين يشترون إمدادات غذائية من السكان المحليين، كما تساعد المستوصفات الطبية العسكرية الرواندية في توفير الرعاية الطبية للسكان الكونغوليين المحليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن أي جندي رواندي يمارس نشاطا غير مأذون به سيعاقب. وفيما يتعلق بالصراعات المتكررة بين القوات الرواندية والقوات الأوغندية في كيسانغاني، أصر الجنرال كاباريبي على أن هذه الصراعات، خلافا لما هو شائع، ليس لها صلة بالسيطرة على الموارد الطبيعية. بل هي ناجمة عن توترات طويلة الأجل بين القوات الرواندية والقوات الأوغندية سببها رغبة جنود كل من الطرفين في أن تكون لهم الغلبة على جنود الطرف الآخر.

هاء - بوروندي

٤٢ - أكد الرئيس بويويا، لدى اجتماعه بالفريق في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أن وجود بوروندي في جمهورية الكونغو الديمقراطية ليس لغرض الحرب، وأن بوروندي ليس لها أي مطامع إقليمية فيها، كما أن جنودها غير مشتركين في استغلال الموارد الطبيعية. وقال إن بوروندي تحتفظ منذ سنوات بعلاقات تجارية طيبة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية. والشاغل الأول لبوروندي هو الأمن. وقال الرئيس إنه لا يمكن لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تضمن الأمن لبوروندي، بل إنها تساند جماعات متمردة ضالعة في الحرب الأهلية في بوروندي. وفي اجتماع لاحق، قال وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي نفس الشيء.

واو - زمبابوي

٤٣ - أثناء اجتماع مع أحد كبار ممثلي وزارة الشؤون الخارجية، أوضح الممثل موقفه القائل بأنه ما كان ينبغي للفريق أن يتطرق في تحقيقاته إلى زمبابوي أو حلفائها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنهم ليسوا هم المستغلين بل المحررين. أما المعتدون (أوغندا ورواندا وبوروندي)، فهم الذين ينهبون الموارد. وعليه، ينبغي أن تركز تحقيقات الفريق على هؤلاء المعتدين، وليس على حلفاء حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية. والأمر في الأساس،كما أوضحه الممثل، هو أن الحلفاء لا يمكنهم نهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنهم يعملون بالتعاون مع الحكومة الكونغولية.

زاي – الأنشطة المضطلع بها في بلدان أخرى (جمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا والكاميرون)

٤٤ – اجتمع أحد أعضاء الفريق بمسؤولين في هيئة الموانئ ومصلحة الجمارك في كل من الكاميرون وجمهورية تترانيا المتحدة. وقد حصل العضو على وثائق تحتوي على بيانات وعلى وعد من المسؤولين بإرسال معلومات إضافية أو تنظيم اجتماعات معه في موعد لاحق.

٤٥ – وسافر عضو آخر من أعضاء الفريق إلى بريتوريا للمشاركة في حلقة دراسية بشأن النقل الجوي للبضائع المحظورة. وحضر الحلقة الدراسية ممثلون عن المملكة المتحدة وجنوب أفريقيا وألمانيا والأمم المتحدة.

حاء – الأنشطة الراهنة

٤٦ – يقوم الفريق منذ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بعقد سلسلة من الاجتماعات مع المسؤولين الحكوميين والأوساط الدبلوماسية والمنظمات غير الحكومية وأعضاء المجتمع المدني وأشخاص عاديين في بروكسل ولندن وباريس.

طاء – الأنشطة المقبلة

٤٧ – سيقوم الفريق في مطلع عام ٢٠٠١ بزيارات مبدئية لأنغولا وناميبيا. وسيلزم أيضا أن يقوم الفريق بزيارات متابعة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي والكاميرون ورواندا وجنوب أفريقيا وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا.

٤٨ – وفضلا عن ذلك، هناك أماكن كثيرة لم يزرها الفريق بعدُ، وهي أماكن يُعتقد أن من الممكن الحصول فيها على معلومات مهمة جدا، ومنها بعض البلدان في وسط أفريقيا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط وغرب وشرق أوروبا.

٤٩ – وقد يلزم السفر إلى بلدان إضافية وفق ما يتضح من البحوث المستمرة التي يجريها الفريق.

رابعا – الخطوات التالية

٥٠ – سيواصل الفريق، فيما تبقى من فترة ولايته، النظر في نتائج تحرياته حتى الآن بالتشاور مع جميع أطراف الصراع، وذلك كلما توصل إلى مزيد من المعلومات بشأن الحالة. كما سيكرس المزيد من الدراسة لقوانين جمهورية الكونغو الديمقراطية التي تنظم استغلال الموارد الطبيعية، بما في ذلك المنتجات الزراعية والنبات والحيوان.

٥١ - وتحقيقا لهذه الغاية، سيُكمل الفريق جولة زياراته الأولى للأطراف المعنية. كما سيتابع المعلومات التي تلقاها أو التي يَتوقع أن يتلقاها منهم ومن مصادر أخرى بشأن طابع وحجم استغلال الموارد الطبيعية، والشركات والأفراد المشاركين فيه، وحجم التجارة وقيمتها، والأغراض التي تستعمل فيها عائدات هذا الاستغلال. وسيواصل الفريق على وجه الخصوص، تنفيذا لولايته، بحث الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبين استمرار الصراع.

٥٢ - بيد أن الفريق قد خلص، استنادا إلى التجربة التي مر بها في الأشهر الثلاثة الأولى لعملياته، إلى أنه لن يستطيع أن يكوِّن في الثلاثة أشهر المتبقية صورة للحالة تتسم بالقدر الكافي من التفصيل والدقة والتساوق. فهناك مشاكل هائلة ترجع إلى تعقيد الحالة، والاتساع البالغ للأقاليم المشمولة، وتعدد الأطراف الضالعة، وصعوبات السفر والاتصالات، وعدم تعاون بعض الحكومات ومصادر أخرى للمعلومات، والأخطار الأمنية الناشئة عن الصراع. وفضلا عن ذلك، فإن الفريق لا يقتصر سعيه في الوقت الراهن على المتابعة النشطة للخيوط التي اقترحها عليه شتى المتحاورين معه، بل إنه لا يزال ينتظر أيضا كثيرا من المعلومات التي وعد بتقديمها مسؤولو حكومات مختلفة فضلا عن مصادر أخرى.

٥٣ - ولكل هذه الأسباب، وللحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات وإجراء تحليل واف، يدعو الفريق مجلس الأمن إلى النظر في الموافقة على تمديد ولايته التي مدتها ثلاثة أشهر، حتى منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٥٤ - يود فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من الثروات في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يعرب عن بالغ تقديره للمسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، والمنظمات غير الحكومية، ولكل فرد من العاملين في مجال الإغاثة، والصحفيين، وغيرهم ممن ساعدوه على إجراء تحقيقاته. ونزولا على رغبة الذين طلبوا عدم ذكرهم، لا تتضمن القائمة الواردة أدناه الجميع (أنظر المرفق).

٥٥ - وحصل الفريق على دعم تشغيلي ممتاز من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، سواء داخل كنشاسا أو خارج العاصمة. كما ساعدت هذه البعثة الفريق في اتصالاته واجتماعاته مع المسؤولين الحكوميين لجمهورية الكونغو الديمقراطية والسلطات في المناطق المحتلة. وحصل الفريق أيضا على مساعدة قيمة جدا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المرفق

قائمة بالبلدان التي تمت زيارتها وبممثلي الحكومات والمنظمات الذين أجريت معهم مقابلات

في كينيا:

المسؤولون الحكوميون: وزير الخارجية؛ هيئة الموانئ الكينية؛ مصلحتا الجمارك والمكوس في كينيا

ممثلو الدول: الاتحاد الروسي؛ بلجيكا؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ زمبابوي؛ فرنسا؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ الممثل الخاص للمملكة المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة البحيرات الكبرى؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

المسؤولون الحكوميون: مفوض الحكومة العام للعلاقات مع بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ مصرف الكونغو الوطني؛ المصرف المركزي؛ مصلحة الغابات؛ المعهد الكونغولي لحفظ الطبيعة؛ وزير إدارة الأراضي، والبيئة والسياحة؛ وزير الزراعة والثروة الحيوانية؛ وزير حقوق الإنسان؛ وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة؛ وزير الطاقة؛ وزير المالية والميزانية؛ وزير المناجم؛ وزير الدولة للنفط؛ وزير النقل والاتصالات؛ وزير الأراضي؛ مصلحة الجمارك والمكوس (في جمهورية الكونغو الديمقراطية)

منظمة "مرصد شؤون الحكم والشفافية"

ممثلو الدول: بلجيكا؛ إيطاليا؛ الأوساط الدبلوماسية في كنشاسا؛ الصين؛ فرنسا؛ الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: مكتب الممثل الخاص للأمين العام؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ برنامج الأغذية العالمي؛ منظمة الصحة العالمية

حركات التمرد: حركة تحرير الكونغو؛ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية (غوما)؛ التجمع الكونغولي من أجل الديمقراطية — حركة التحرير/كيسانغاني

في أوغندا:

المسؤولون الحكوميون: رئيس الجمهورية؛ نائب رئيس الجمهورية؛ النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية؛ وزير الدفاع؛ وزير الطاقة وتنمية الثروة المعدنية؛ وزير الدولة للبيئة والمياه والأراضي؛ وزير المالية؛ وزير الدولة للتخطيط والاستثمار؛ هيئة الطيران المدني؛ هيئة الإيرادات الداخلية؛ وزير الزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك؛ وزير الأشغال والنقل والاتصالات؛ اللجنة البرلمانية للشؤون الرئاسية والخارجية

ممثلو الدول: الاتحاد الروسي؛ إيطاليا؛ بلجيكا؛ الدانمرك؛ مبعوث الاتحاد الأوروبي الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

وكالات الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رؤساء وكالات للأمم المتحدة في كمبالا

وسائل الإعلام المحلية

في رواندا:

المسؤولون الحكوميون: رئيس جمهورية رواندا؛ وزير الخارجية؛ رئيس الأركان؛ وزير الطاقة والمياه والموارد الطبيعية؛ وزير المالية والتخطيط الاقتصادي؛ وزير الزراعة والغابات والثروة الحيوانية؛ وزير الأشغال والنقل والاتصالات؛ وزير الطاقة والمناجم والمياه؛ وزير الأراضي وإعادة التوطين والبيئة؛ مصرف رواندا الوطني؛ الأمين العام لشؤون التجارة والصناعة والسياحة

ممثلو الدول: الاتحاد الروسي؛ ألمانيا؛ بلجيكا؛ سويسرا؛ الصين؛ كندا؛ مكتب وفد الاتحاد الأوروبي؛ المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية؛ الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة: بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ رؤساء وكالات الأمم المتحدة الممثلة في رواندا؛ المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

في بوروندي:

المسؤولون الحكوميون: وزير العلاقات الدولية والتعاون الدولي؛ وزير المالية؛ وزير الزراعة والثروة الحيوانية؛ وزير التنمية الوطنية والإقليمية والبيئة؛ وزير النقل والبريد والاتصالات

ممثلو الدول: بلجيكا؛ جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ فرنسا؛ الولايات المتحدة الأمريكية

وكالات ومكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية: مكتب الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي؛ بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ البنك الدولي

في زمبابوي:

المسؤولون الحكوميون: وزير الطاقة والمناجم؛ الأمين الأقدم للشؤون الخارجية؛ المسؤول التنفيذي الأول لهيئة الطيران المدني

ممثلو الدول: الاتحاد الروسي؛ بلجيكا؛ الصين، فرنسا؛ المملكة المتحدة؛ الولايات المتحدة

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية: رؤساء جميع وكالات الأمم المتحدة الممثلة في زمبابوي؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

منظمات غير حكومية ووسائل إعلام
